جامعة الإسكندرية
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

# مدى قدرة "مصر" في تطوير "الاتحاد الإفريقي"

الطالب / عامر عيد عامر عيد
ماجيستير العلاقات السياسية الدولية

مادة: التنظيم الدولي

إشراف

الدكتور/ نادر شعبان

# المحتويات

## مقدمة:

**يعد اختيار مصر لرئاسة الاتحاد الأفريقي خلال عام ٢٠١٩ مؤشر مهم على نجاح الجهود التي تبذلها الدولة المصرية منذ عام ٢٠١٤ لاستعادة مكانتها وحماية مصالحها الحيوية في القارة الأفريقية، وعلى الرغم من أن هذا الاختيار يمثل فرصة تاريخية لتأكيد القدرة المصرية على الانخراط في القارة، والمشاركة في معالجة العديد من الأزمات التي تعاني منها شعوبها، إلا أن الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي تحمل في طياتها الكثير من التحديات التي تتطلب الاهتمام من جانب الحكومة المصرية.**
**فمن ناحية، تستدعي تلك الرئاسة ضرورة تحديد المصالح المصرية في القارة الأفريقية، وكذلك الإمكانيات، والطاقات التي تمتلكها الدولة، والحكومة المصرية بوزاراتها المختلفة في أفريقيا، ومن ناحية أخرى، للاعتماد عليها في التحرك داخليا تتطلب هذه الرئاسة توضيح الاحتياجات، وتحديد الأزمات الأفريقية، وكذلك الطموحات الأفريقية) مثل أجندة ٢٠٦٣) وما يمكن أن تقدمه مصر من خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي لأشقائها في القارة الأفريقية[١].**

**ومن خلال الموازنة بين الإمكانيات، والمصالح المصرية، والاحتياجات، والطموحات الأفريقية، تبرز جموع من الملفات التي يمكن أن تتولى مصر إدارتها خلال عام ٢٠١٩، مع توضيح ما حتمه تلك الرئاسة من فرص أمام المصالح المصرية على المستويين الإقليمي والدولي، وما يمكن أن حققه مصر من احتياجات للدول الأفريقية، مع الأخذ في الاعتبار الطموحات والتحديات التي يمكن أن تواجه مصر في إدارتها لتلك الملفات[٢].**

**وألقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، بيان مصر إزاء الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي، في افتتاح أعمال الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي، نيابة عن الرئيس عبدالفتاح السيسي، والذي يعقد بنواكشوط يومي ١ و٢ يوليو ٢٠١٨ تحت شعار «الانتصار في معركة مكافحة الفساد: نهج مستدام نحو تحول أفريقيا»، حيث أعرب في البداية عن خالص الشكر والتقدير للرئاسة الرواندية للاتحاد الأفريقي، مثمناً جهود الرئيس/ كاجامي المخلصة في السعي لتطوير وتحديث هذه المنظمة العريقة، والخطوات التي تم اتخاذها خلال الفترة الأخيرة للتشاور والتنسيق مع الدول الأعضاء بما يعزز ملكيتنا وإسهامنا المشترك لعملية الإصلاح[٣].**

**وأعرب عن دعم مصر لجهود إصلاح وتطوير الاتحاد الأفريقي، والأجهزة التابعة له بما يعزز من قدرته على إنجاز أهدافنا المشتركة، وفي مقدمتها أجندة ٢٠٦٣ ومشروعاتها الرائدة، وتحقيق هدف إسكات البنادق بحلول ٢٠٢٠. وقد حرصت مصر منذ بداية عملية الإصلاح المؤسسي على الانخراط بفاعلية في مختلف اللجان ومجموعات العمل التي تأسست لهذا الغرض، وآخرها اللجنة الاستشارية لوزراء الخارجية التي اجتمعت في مايو ٢٠١٨ الماضي بأديس أبابا، اهتماماً منها بأن تسفر عملية الإصلاح عن نتائج متوافق عليها، والا تتحول إلى قضية خلافية في حد ذاتها، ولقد أتاح اجتماع وزراء الخارجية بالفعل تبادل وجهات النظر بين كافة الأطراف حول شواغلها بشأن مسار تنفيذ قرارات القمم ذات الصلة بعملية الإصلاح المؤسسي والمالي[٤].**

---

[١] د. أميرة عبد الحليم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الملف المصري -العدد ٥٤ -فبراير ٢٠١٩
[٢] د. أميرة عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٩
[٣] محمد عبدا لعاطى، مدبولي: مصر تدعم جهود إصلاح وتطوير الاتحاد الأفريقي والأجهزة التابعة له، جريدة المصري اليوم، ٢٠١٩
[٤] محمد عبدا لعاطى، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٩.

في جعبة الرئيس عبدالفتاح السيسي مجموعة من الأفكار والمقترحات والمبادرات التي تستهدف إعطاء دفعة للعمل المشترك بين الدول الإفريقية خلال عام ٢٠١٩ وما بعدها، إيمانا منه بأن العالم ينظر إلى إفريقيا باعتبارها أرض الفرص الواعدة، وأنها مؤهلة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي المستديم، في ظل ما تمتلكه من موارد بشرية وثروات هائلة ومتنوعة، وهو ما يضعها أمام تحد كبير، لتحقيق مستويات معيشة كريمة لجميع مواطنيها، كما يرى الرئيس أن تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتحديث، هي أهم سبل مجابهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة السمراء[٥].

وأوضح الرئيس السيسي ملامح رؤيته لتحقيق التقدم في القارة الإفريقية في جميع المجالات، وذلك خلال الكلمة التي ألقاها خلال فاعليات «منتدى إفريقيا ٢٠١٨» بشرم الشيخ أخيرا بمشاركة زعماء القارة وكبار قادة التمويل والاستثمار، حيث أكد الرئيس مجموعة من المحاور وبرامج العمل لتحقيق مزيد من التكامل الإقليمي وتيسير حركة التجارة البينية، لاسيما بعد أن أطلق الاتحاد الإفريقي منطقة التجارة الحرة القارية، وكذلك زيادة الاستثمارات بين دول القارة الإفريقية من خلال تنفيذ مشروعات مشتركة وعابرة للحدود، خاصة في مجالات البنية الأساسية، والطاقة الجديدة والمتجددة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في إطار العمل المشترك تحت مظلة الاتحاد الإفريقي[٦].

وبمقتضى المبادرة تقوم الدول الإفريقية بالاشتراك مع شركاء التنمية والمنظمات المالية الدولية ذات الخبرة بالأوضاع في إفريقيا مثل بنك التنمية الإفريقي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتطوير والتنسيق وتنفيذ إجراءات تناسب أوضاع كل دولة على حدة.

كما حرص الرئيس السيسي على تأكيد الدور المصري في تنمية القارة الإفريقية، ففي لقائه مع تشيليشى كابوييوى، سكرتير عام تجمع الكوميسا أخيرا، أشار إلى متابعة ودعم مصر لأنشطة الكوميسا في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، وحرصها على تعزيز التعاون معها وتقديم الدعم الفني اللازم، وذلك في إطار التزام مصر بدفع مسيرة العمل الجماعي بين الدول الإفريقية لتحقيق التنمية المستديمة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستثمارات المشتركة وتقليص معدلات الفقر وجذب الاستثمارات وإزالة جميع العقبات التي تعترض التجارة بين دول القارة.

وفى إطار متابعة الإعداد لرئاسة مصر المرتقبة الاتحاد الإفريقي، واستعراض خطة التحرك المصرية في هذا الإطار، عقد الرئيس السيسي اجتماعا موسعا، وجه فيه بتوسيع دائرة التعاون مع الدول الإفريقية ومد جسور التواصل الحضاري مع جميع شعوبها، وكذلك تفعيل القوى المصرية الناعمة بالقارة والانخراط بفاعلية في صياغة وتطوير مبادئ وآليات العمل الإفريقي المشترك تحقيقا للمنفعة لجميع الدول الإفريقية فيما يتعلق بالقضايا المحورية التي تمسها، خاصة الملفات التنموية وملفات صون السلم والأمن في إفريقيا[٧].

## الفصل الأول:
## الاتحاد الإفريقي (نبذة عامة)

[٥] وكالة أنباء الشرق الأوسط، انطلاقة قوية للاتحاد الإفريقي تحت رئاسة مصر، أديس أبابا، جريدة الأهرام، ٩ فبراير ٢٠١٩ السنة ١٤٣ العدد ٤٨٢٧٧

[٦] وكالة أنباء الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٩.

[٧] المصدر السابق، ٢٠١٩.

**من بين أهداف مؤسسات الاتحاد الأفريقي الأساسية تسريع وتسهيل الاندماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي للقارة، وذلك لتعزيز مواقف أفريقيا المشتركة بشأن القضايا التي تهم القارة وشعوبها، تحقيقاً للسلام والأمن؛ ومساندةً للديمقراطية وحقوق الإنسان. يتكون الاتحاد الأفريقي من جزئيين أحدهما سياسي والأخر إداري. ويعرف أكبر صانع للقرارات في الاتحاد الأفريقي بالجمعية العامة، التي تتألف من رؤساء دول الأعضاء أو ممثلي حكوماتها.**

**يرأس حالياً الجمعية العامة رئيس ملاوي بينغو وموثاريكا، الذي تم انتخابه في الاجتماع نصف السنوي الرابع عشر للجمعية العامة في يناير ٢٠١٠[٨]. لدى الاتحاد الأفريقي هيئة تمثيلية، أيضاً، فيما يعرف بالبرلمان الأفريقي (برلمان عموم أفريقيا)؛ الذي يتألف من ٢٦٥ عضواً ينتخبون من قبل البرلمانات الوطنية لدول الأعضاء والذي يرأسه إدريس موسى. يوجد أيضاً لدى الاتحاد الأفريقي مؤسسات سياسية أخرى، مثل المجلس التنفيذي والذي يضم وزراء خارجية الدول الأعضاء، ومن المهام الرئيسية للمجلس تهيئة القرارات لتمريرها للجمعية العامة والهيئة التمثيلية للاتحاد التي تضم سفراء الدول الأعضاء في أديس أبابا. يوجد أيضاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (ECOSOCC) والذي يهتم بالناحية المدنية للدول.**
**ويرأس الغابوني جان بينغ لجنة الاتحاد الأفريقي حالياً؛ القائمة لأعمال الهيكلة السياسية في الاتحاد. وتعتبر مدينة أديس أبابا في إثيوبيا هي العاصمة الإدارية والرئيسية للاتحاد الأفريقي، حيث يقع فيها المقر الرئيسي للجنة الاتحاد الأفريقي. ويستضيف عدداً آخر من أعضاء المجلس العديد من الهياكل الأخرى، فعلى سبيل المثال بانجول، يوجد بها المقر الرئيسي للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. وغامبيا التي تستضيف أمانتي آلية مراجعة النظراء الأفريقية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. فضلاً عن البرلمان الأفريقي والذي يقع في مدينة ميدراند الجنوب أفريقية. قام الاتحاد الأفريقي بأول تدخل عسكري له في دولة عضو في مايو ٢٠٠٣، حيث نشر قوة لحفظ السلام هي (بعثة الاتحاد الأفريقي في بوروندي) من جنوب أفريقيا وإثيوبيا وموزمبيق في بوروندي للإشراف على تنفيذ العديد من الاتفاقات العسكرية المختلفة هناك. كما نشر أيضاً الاتحاد قوات لحفظ السلام في السودان في صراع دارفور، وذلك قبل تسلم الأمم المتحدة تلك المهمة في ١ يناير ٢٠٠٨. أيضاً، قام الاتحاد بنشر قوات حفظ سلام من أوغندا وبوروندي في الصومال.**

**اعتمد الاتحاد الأفريقي عدداً من الوثائق الهامة والتي ترسي معايير جديدة على صعيد القارة السوداء، وذلك لتكملة الوثائق المعمول بها بالفعل عند إنشائها. وتشمل اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد (٢٠٠٣) ][٩]والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم (٢٠٠٧) [١٠]، فضلا عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) وما يرتبط بها من الإعلان حول الديمقراطية والسياسية والاقتصاد وحوكمة الشركات[١١].**

## المبحث الأول: منظمات الاتحاد الأفريقي

***الهيئات السياسية***

**لدى الاتحاد الأفريقي العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية.**

---

[٨] تعيين رئيس مالاوي رئيسا للاتحاد الأفريقي فرانس برس، ٣١ يناير، ٢٠١٠.
[٩] "African Union Convention on Preventing and Combating Corruption" (PDF). 1 جويلية ٢٠٠٣.
[١٠] "الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم" (PDF). 30 جانفي ٢٠٠٧.
[١١] الاتحاد الأفريقي المعاهدات متاحة في: http://www.africa-union.org/root/au/Documents/Treaties/treaties.htm

## *البرلمان الأفريقي (برلمان عموم أفريقيا)*

**وهو أعلى سلطة تشريعية في الاتحاد الأفريقي. يقع مقره الرسمي في مدينة ميدراند، جنوب أفريقيا. وهو برلمان يتألف من ٢٦٥ ممثلا منتخبا من جميع الدول ال ٥٣ للاتحاد الأفريقي (٥٢ عضو بالإضافة للمغرب)، يهدف إلى توفير مشاركة للشعب والمجتمع المدني في عمليات الحكم الديمقراطي. ويرأس دورته الحالية التشاد إدريس موسى.**

## *الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي*

**وتتألف من رؤساء الدول الأعضاء وحكوماتها، وهي -حالياً -الهيئة الرئاسية العليا للاتحاد الأفريقي. وتقوم تدريجياً بتفويض بعض من صلاحيات صنع القرار للبرلمان الأفريقي. وتعقد مرة سنوياً ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع أو بأغلبية الثلثين، كان الزعيم الليبي السابق معمر القذافي يرأس الجمعية.**

## *مفوضية الاتحاد الأفريقي*

**مفوضية الاتحاد الأفريقي هي لجنة تقوم بدور الأمانة العامة للاتحاد الأفريقي، مؤلفةً من عشرة مفوضين وموظفي دعم. ويقع مقرها الرئيسي في أديس أبابا. بطريقة مماثلة لنظيرتها الأوروبية المفوضية الأوروبية، يقع على عاتقها مسؤولية الإدارة وتنسيق أولويات مهام الاتحاد.**

## *المجلس التنفيذي*

**يتألف من وزراء معينين من قبل حكومات الدول الأعضاء. ويهتم بشؤون مثل التجارة الخارجية، والضمان الاجتماعي، والأغذية والزراعة والاتصالات، ويكون مسؤولا أمام الجمعية العامة، حيث يقوم بإعداد مواد وقرارات للجمعية العامة لمناقشتها والموافقة عليها. الهيئات القضائية**

## *محكمة العدل الأفريقية*

**تم اعتماد بروتوكول لإنشاء محكمة العدل الأفريقية في ٢٠٠٣. والتي ينص قانونها التأسيسي على البت في الخلافات الحاصلة حول تفسير الأعضاء لمعاهدات الاتحاد الأفريقي. ومن المرجح أن يحل محل هذا البروتوكول بروتوكول لإنشاء محكمة العدل وحقوق الإنسان، والتي تتضمن محكمة العدل الأفريقية والإنسان وحقوق الشعوب الموجودة حالياً، والمتضمنة شقٌ قضائي للمسائل القانونية وآخر لأحكام معاهدات حقوق الإنسان. مشروع البروتوكول هذا ما زال قيد المناقشة منذ عدة سنوات، غير أنه لم يعتمد حتى الآن.**

## *المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب*

**وقد أنشئت عام ١٩٨٦ بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بدلا من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وقع على عاتق تلك اللجنة منذ إنشائها مسؤولية رصد وتعزيز امتثال الأعضاء للميثاق الأفريقي، حيث تعتبر الذراع الأفريقي الرئيسي لشؤون حقوق**

الإنسان. وعملاً على تدعيم عمل اللجنة، أنشئ الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٦ المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بعد أن نص الميثاق الأفريقي على إنشائها. ومن المقرر أن يتم دمج المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب مع محكمة العدل الإفريقية.

***المفوضية الأفريقية للقانون الدولي***

**الهيئات الاقتصادية والمالية**

**البنك المركزي الأفريقي (أبوجا، نيجيريا).**
**البنك الأفريقي للاستثمار (طرابلس، ليبيا).**
**صندوق النقد الأفريقي (ياوندي، الكاميرون).**

**ولكن حتى الآن، لم ينشأ أي من هذه المؤسسات. بالرغم من أن اللجان التوجيهية للعمل على تأسيسها قد شكلت. ويهدف الاتحاد الأفريقي لتوحيد عملة واحدة (الأفرو) وذلك بحلول عام ٢٠٢٨.**

***الهيئات الأخرى***
***مجلس السلام والأمن الأفريقي***

**تم اقتراحه في مؤتمر قمة لوساكا عام ٢٠٠١ وتأسس عام ٢٠٠٤ بموجب بروتوكول القانون التأسيسي الذي اعتمدته الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي في يوليو ٢٠٠٢. ويعرف البروتوكول المجلس على أنه المحقق للأمن الجماعي للشعوب، والباعث للإنذارات المبكرة في الوقت الفعال والمناسب للأزمات والصراعات على أرض أفريقيا. ويسند البروتوكول مسؤوليات أخرى إلى المجلس، تشتمل منع وإدارة وتسوية الصراعات، وضع سياسيات للدفاع المشترك، وإعادة بناء وتأسيس السلام بعد انتهاء الصراعات. يضم مجلس السلم والأمن خمسة عشر عضواً ينتخبون على أساس إقليمي من قبل الجمعية العامة. ويتشابه عمل وغرض المجلس مع مجلس الأمن في الأمم المتحدة.**

***الممثلين الدائمين للجنة الاتحاد الأفريقي***

**وهم ممثلي المرشحين الدائمين للدول الأعضاء، ويقومون بإعداد المهام للمجلس التنفيذي قبل تحويلها بدوره إلى الجمعية العامة.**

***المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي***

**هيئة استشارية تتألف من ممثلين مهنيين ومدنيين. انتخب المحامي الكاميروني أكير مونا عام ٢٠٠٨ رئيساً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الثقافي**

***اللجان الفنية المتخصصة***

**توجب كل من معاهدة أبوجا والقانون التأسيسي للجان الفنية المتخصصة أن تضم وزراء أفارقة من أجل تقديم المشورة للجمعية العامة للاتحاد الأفريقي. ولكن عملياً، لم تقم أي من تلك اللجان حتى الآن. بالنسبة للمواضيع العشرة المقترحة، فهي على النحو التالي: الاقتصاد**

**الريفي والمسائل الزراعية؛ الشؤون النقدية والمالية، التجارة، الجمارك، الهجرة؛ الصناعة والعلوم والتكنولوجيا، الطاقة والموارد الطبيعية، البيئة، النقل، الاتصالات، السياحة، الصحة، العمل، الشؤون الاجتماعية، التربية والثقافة، والموارد البشرية.**

## المبحث الثاني: دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية والصراعات الإقليمية والتدخلات العسكرية

**الأولوية النسبية هي واحدة من أهم مناقشات الاتحاد الرئيسية، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من التكامل القاري. وينبغي أن تعطي الأولوية لتكامل القارة ككيان واحد، أو للتكامل بين المناطق الفرعية. أسفرت خطة لاغوس لعمل التنمية في أفريقيا سنة ١٩٨٠، ومعاهدة ١٩٩١ لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية (المعروفة أيضاً باسم معاهدة أبوجا) عن إنشاء المجموعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) كأساس للتكامل الأفريقي، مع جدول زمني لتحقيق التكامل الإقليمي ومن بعده التكامل القاري[١٢].**

**حاليا، هناك ثمانية مجموعات اقتصادية إقليمية معترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي، انشئت كل واحدة منها بموجب معاهدة إقليمية منفصلة. وهم:**

**اتحاد المغرب العربي (المغرب العربي)**
**السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)**
**تجمع دول الساحل والصحراء (س ص)**
**مجموعة شرق أفريقيا (كوميسا)**
**المجتمع الاقتصادي لدول شرق إفريقيا (الجماعة)**
**المجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (ايكواس)**
**الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)**
**جماعة التطوير الجنوب أفريقية (سادك)**
**تتداخل عضوية العديد من الجمعيات مع بعضها، وما زالت عملية تقليلهم وترشيدهم التي شكلت الموضوع الرئيسي لقمة بانجول في ٢٠٠٦، قيد المناقشة منذ عدة سنوات. وفي قمة أكرا قررت الجمعية العامة أخيراً اعتماد بروتوكول بشأن العلاقات ما بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية[١٣]. يهدف البروتوكول إلى تسهيل التنسيق بين السياسات وضمان امتثال الدول لمعاهدة أبوجا وخطة عمل لاغوس ضمن أطر زمنية محددة.**

### *الصراعات الإقليمية والتدخلات العسكرية*

**"تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة" هو أحد أهم أهداف الاتحاد الأفريقي[١٤]. و"الحل السلمي للنزاعات بين الدول الأعضاء من خلال الوسائل المناسبة التي قد تقررها الجمعية العامة"، هي أول طريقة متبعة في تطبيق ذلك الهدف[١٥]. ويناط بمجلس السلام والأمن تنفيذ**

---

[١٢] انظر الملاحظة على دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية (الجماعات الاقتصادية الإقليمية) كما لبنات بناء الاتحاد الأفريقي الذي أعدته جنوب أفريقيا وزارة الشؤون الخارجية. نسخة محفوظة ١٢ أغسطس ٢٠١٦ على موقع واي باك مشين.

[١٣] قرار بشأن البروتوكول المتعلق بالعلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية (الجماعات الاقتصادية الإقليمية)، Assembly/AU/Dec.166 (التاسع).

[١٤] المادة ٣ (و) من القانون التأسيسي.

[١٥] المادة ٤ (ه) من القانون التأسيسي.

تلك المبادئ والأهداف، باعتباره الهيئة الرئيسية لتنفيذ ذلك. من بين السلطات الممنوحة لمجلس السلام والأمن، هي تصريح بإرسال بعثات للسلام، لفرض عقوبات في حالة حدوث أي تغير غير دستوري للحكومة، و"إتخاذ المبادرات والإجراءات الذي يراها المجلس مناسبة" لدرء أي نزاعات على وشك الحدوث، أو إيقاف نزاعات حدثت بالفعل. مجلس السلام والأمن هو هيئة لصنع القرار في حد ذاته، وقراراته ملزمة للدول الأعضاء.

تعطي المادة ٤ (ح) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، والمادة ٤ من البروتوكول التأسيسي لمجلس السلام والأمن الحق للاتحاد في التدخل في أي دولة من الدول الأعضاء في حالات جرائم الحرب والإبادة الجماعية وجميع الجرائم التي يجدها الاتحاد ضد الإنسانية.
ويتوجب أن تدلي الجمعية العامة بناءً على توصية من مجلس السلام والأمن بالقرار بالتدخل، ولا يقبل أي قرارات غير هذه؛ لما جاء في نفس المادة من القانون التأسيسي للاتحاد.

منذ اجتماع مجلس السلام والأمن الأول في ٢٠٠٤، نشط المجلس فيما يتعلق بالأزمات في دارفور، جزر القُمر، الصومال، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوروندي، كوت ديفوار وغيرها من البلدان. فقد اتخذ قرارات نشر قوات حفظ سلم للاتحاد الأفريقي في الصومال ودارفور، وفرض عقوبات على الأشخاص المهددين للسلام والأمن (مثل حظر السفر وتجميد الأصول المالية لزعماء التمرد في جزر القُمر). ويعمل المجلس على الإشراف على إنشاء "قوة الاستعداد الأفريقية" ليكون بمثابة قوة حفظ سلام دائمة للقارة[١٦].

## الفصل الثاني: عملية إصلاحات هيكلية حاسمة للكيان القاري الذي يمثل الشعوب الأفريقية.

ناقشت القمة الاستثنائية للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي المكون من وزراء الخارجية قضية "الإصلاح المؤسسي" للمفوضية، وإن المفوضية تحتاج إلى إصلاحات حاسمة، وضرورة إيجاد موقف مشترك لتنفيذ الأجندات المطروحة للإصلاح.

وتحدد عملية الإصلاح في تمويل المفوضية، وتقسيم العمل بين التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وتقسيم السلطة والواجبات، إضافة إلى ترشيحات القيادة.

من جهته، أكد "ريتشارد سيزيبيرا" وزير خارجية رواندا الرئيس السابق للمجلس التنفيذي، ضرورة متابعة تطوير المفوضية ومتابعة أدائها لتعزيز الوحدة الأفريقية بما يضمن خطابا أفريقيا واحدا في المحافل الدولية.

ووسط تباينات بين الدول الأعضاء في العديد من الأجندات، سعت رئاسة الاتحاد الأفريقي لإجراء عملية إصلاحات هيكلية حاسمة للكيان القاري الذي يمثل الشعوب الأفريقية.

---

[١٦] انظر قال جاكى سيلرز، 'والقوة الاحتياطية الأفريقية. مستكملة عن التقدم المحرز، معهد الدراسات الأمنية، وجنوب أفريقيا، آذار / مارس ٢٠٠٨.

وتهدف الإصلاحات لإعادة هيكلة مفوضيات الاتحاد الثماني، وتقليص اللجان المنبثقة عنها، والاعتماد على الذات لضمان الاستقلال المالي مما يعزز استقلالية القرار الأفريقي، إلى جانب زيادة مشاركة الشباب في أنشطة المفوضية بنسبة ٣٥% والمرأة ٥٠%، والتوصل إلى توافق.

لكن هذه المساعي تصطدم بوجهات نظر متباينة وسط الدول الأعضاء، واختلافات حول آليات الإصلاح المنتظرة وإعادة هيكلته، وهو ما دفع الاتحاد لعقد قمة استثنائية خاصة قبيل القمة السنوية الدورية[١٧].

## المبحث الأول: تحديات الاتحاد الجديد

التحدي الأكبر، الذي يواجه الاتحاد الجديد، وسيكون مجال اختبار مدى نجاحه أو فشله فهو تنفيذ خطة إنعاش وتنمية القارة للقضاء على الفقر والجهل والمرض وتنشيط الاستثمارات ورفع معدلات النمو الاقتصادي إلى ٧% والتعليم والصحة والنهوض بقطاع المعلومات والاتصال والطاقة والإسراع بخفض الديون وتوفيره مساعدات للتنمية من الدول الغنية بمقدار ٠,٧% من إجمالي إنتاجها القومي وتخفيف عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وتنشيط وحماية الديموقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز آليات منع النزاعات وحلها، واستخدام القوة إذا لزم الأمر لفرض السلام وحفظه[١٨].
كما تنصب الخطة على اتخاذ إجراءات جماعية لمكافحة الإيدز والأمراض الفتاكة الأخرى ومضاعفة عدد خطوط التلفون بحلول عام ٢٠٠٥ بمعدل خطين لكل ١٠٠ فرد. ورفع عدد المستفيدين من الكهرباء من ١٠% إلى ٣٤% من السكان خلال ٢٠ عاما. وتعزيز الرقابة البرلمانية والخدمة العامة والإصلاحات القضائية وتنمية النقل والسياحة الإقليمية ومنع تدهور البيئة واستغلال وتطوير القوى المائية لأحواض الأنهار وتحسين وتنسيق تشريعات البترول والسعي لدى المجتمع الدولي لتخفيف الديون وإنشاء قوة سلام أفريقية بحلول عام ٢٠٠٣

### *دواعي التفاؤل*

مما يدعو للتفاؤل الحذر بتحقيق ولو جزء يسير من هذه الخطة الطموح أن الديمقراطية بدأت تجد لها موضع قدم في سراديب أفريقيا المظلمة بعد طول انتظار وقمع وتمسك بالسلطة من جانب قادة التحرير بدعوى أن أهداف الثورات لم تكتمل وأن الشعوب غير مهيأة بعد للديمقراطية على الطريقة الغربية. والدليل على ذلك أنه في عام ١٩٧٣ كان عدد الرؤساء الأفارقة المنتخبين ديمقراطيا ثلاثة فقط، ثم ارتفع في عام ٢٠٠١ إلى ٣٥ رئيسا. وفي عام ١٩٨٠ كان العسكريون يحكمون ٤٣ دولة أفريقية لكن العدد تقلص إلى تسع دول فقط عام ٢٠٠١.

---

[١٧] المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي اجتمع أمس تمهيدا للقمة الاستثنائية يومي السبت والأحد (الجزيرة نت)، https://www.aljazeera.net/news/international/2018/11/15/%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A

[١٨] عطية عيسوي، باحث متخصص في الشؤون الأفريقية بصحيفة الأهرام المصرية، الاتحاد الأفريقي بين النجاح والفشل، ٢٠١٩.

ولأن الحكم الديمقراطي هو الباعث دائما على الاطمئنان على الاستثمار والثقة والمصداقية في عيون الآخرين فإن نتيجته دائما تكون التشجيع على جذب الاستثمارات والمساعدات الخارجية اللازمة للتنمية ومكافحة البيروقراطية والفساد وعودة رؤوس الأموال المهاجرة والعمالة الماهرة حتى ولو كانت ديمقراطية غير كاملة بالمفهوم الغربي.

## *بواعث التشاؤم*

الديون العامة والأموال المهربة وانخفاض المساعدات الخارجية إضافة إلى النزاعات المسلحة بين ٢٢ دولة أفريقية من دول الاتحاد تجعل المراقب ينظر بحذر إلى إمكانية نجاح هذا المولود الجديد على الأقل في المستقبل القريب

لكن الواقع الذي يبعث أكثر على التشاؤم إزاء استطاعة الاتحاد الجديد تحقيق أهدافه فهو ظاهر للعيان مثل الشمس. فأمام الاتحاد عقبات لا حصر لها من المرجح أن تشل حركته وتحوله إلى مجرد محفل لإلقاء الخطب الرنانة وتصفية الحسابات بين الغرماء داخل القارة - وهو كثير-وبينهم وبين قادة الدول الغنية والمانحة في محاولة لتحميلها وزر الفشل وتبرئة أنفسهم أمام شعوبهم منه. ولعل الإحصاءات التالية أبلغ دليل على صعوبة الموقف وصحة ما نتوقعه:

## *النزاعات المسلحة*

٢٢ دولة أفريقية على الأقل تعاني من نزاعات مسلحة بشكل أو بآخر مقابل ١١ فقط عام وهذا تحد كبير يواجه الاتحاد الجديد يتعين عليه أن يجد له حلا كأحد شروط الدول المانحة لتنفيذ وعودها بتمويل خطة التنمية.

ونظرا للقيود المفروضة على مبدأ التدخل العسكري لفض النزاعات فمن الصعب تصور أن يتم حل هذه المشكلة بسهولة أو في وقت قريب.

## *الديون العامة*

ديون أفريقيا ارتفعت من ٤ مليار عام ١٩٦٢ إلى ٣٧٠ مليار دولار عام ١٩٩٩ أي ما يعادل ٦٥% من إجمالي الناتج القومي. وارتفع نصيب الفرد من الدين الخارجي بنسبة ١٢% عما كان عليه عام ١٩٨٠.

## *الأموال المهربة*

بلغت نسبة رؤوس الأموال التي هربت من أفريقيا خلال السنوات ٩٨ و٩٩ و٢٠٠٠ وحدها ٢٠٥% من رؤوس الأموال العاملة فيها مقابل ٣% فقط وردت إليها، بينما ورد إلى قارة آسيا ٢٢ % من رؤوس الأموال وهرب منها ٢% فقط.

## *انخفاض المساعدات الخارجية*

انخفضت المساعدات الخارجية الرسمية من ٣٢ دولار للفرد علم ١٩٩٠ إلى ١٩ دولار فقط عام ١٩٩٨. معنى ذلك أنه لا يتبقى شيء يذكر لتنفيذ مشروعات التنمية بعد تسديد أقساط وفوائد الديون وضعف وندرة المساعدات الجديدة المشروطة بتنفيذ الحكومات الأفريقية التزاماتها بفتح أسواقها وانتهاج أسلوب السوق الحرة وانتهاج النظام الديمقراطي في الحكم واحترام حقوق الإنسان واستئصال الفساد وتوقف الحروب الأهلية وهي شروط تبدو شبه مستحيلة[١٩].

يضاف إلى كل ما سبق أن أفريقيا تحتاج للخروج من أزمتها إلى حوالي ٥٤ مليار دولار سنويا أو ٣٠ مليارا على الأقل مساعدات واستثمارات من الدول المانحة.

## *انخفاض الصادرات*

حجم الصادرات الأفريقية تراجع من ١٢٥ مليار دولار عام ١٩٩٦ إلى ١١٧ مليار دولار خلال ١٩٩٨ بينما ارتفعت الواردات من ١٢١ مليار دولار إلى ١٢٩ مليار دولار خلال الفترة نفسها.

## *تدهور قيمة المنتجات الأولية*

وانخفضت قيمة المنتجات الأولية بنسبة ٢٥% في الفترة ما بين ١٩٩٧-١٩٩٩. وتكلف الإجراءات الحمائية الأوروبية الغربية أفريقيا ٢٠ مليار دولار سنويا بينما تطالبها بفتح أسواقها. فمن أين تأتي بالعملة الصعبة لتنفيذ خطة التنمية إذن؟! فالولايات المتحدة تستورد سلعا ومواد خاما من الخارج بمبلغ ١٤٠٠ مليار دولار نصيب أفريقيا منها ٢٢,٥ مليار دولار فقط.

## *مرض الإيدز*

٢٤,٥ مليون أفريقي مصابين بمرض الإيدز القاتل أي ٧٠% من عدد المصابين في العالم كله. والمرض أصبح المسبب رقم ١ لـ ٩١% من الوفيات في ٢٩ دولة أفريقية جنوب الصحراء. يودي بحياة ١٢٠٠ طفل يوميا في زيمبابوي وحدها، ويهدد ٤٣ مليون طفل بفقدان والديهم بحلول عام ٢٠١٠ وبفقدان ٢٦% من القوة العاملة في ١٠ دول على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠. وهناك توقعات بارتفاع عدد الأطفال المصابين بالفيروس تحت سن الخامسة من ١,٣ مليون عام ١٩٩٩ إلى ١,٥ مليون خلال ٢٠ عاما. فكيف يتسنى للدول الأفريقية مواجهة هذا الخطر وخزائنها خاوية وأسعار أدوية وقف انتشار الفيروس فوق طاقة الجميع؟ وكيف ستنفذ خطة التنمية وشعوبها مهددة أصلا بالفناء مرضا وجوعا؟ لقد فقد ٨٦٠ ألف طفل في دول جنوب الصحراء مدرسيهم بالفعل وأصبح ١٢ مليون طفل أيتاما حتى الآن.

وهناك إحصائية أخرى تقول إن ٨٠% من الأطفال قبل سن الخامسة الذين يموتون في مناطق مثل تنزانيا بسبب انعدام الوعي الصحي أو عدم وجود مستشفيات. وفي بعض دول القارة بلغت نسبة الإصابة بالإيدز في سن ما بين ١٥ و٢٤ سنة ما يتراوح بين ٢٠ و٢٥% من السكان.

---

[١٩] https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/660ee11e-4103-41ec-a5cc-898e31a22d7d#0

### مشكلة اللاجئين

تعاني أفريقيا من أسوأ مشكلة للاجئين في العالم بسبب الحروب الإقليمية والصراعات القبلية والعرقية والمجاعة. فقد بلغ عددهم خمسة ملايين لاجئ و٢٠ مليون مشرد.

### الألغام الأرضية

هناك ٣٠ مليون لغم في أفريقيا وحدها من إجمالي ١١٠ ملايين لغم خلفتها الحروب في العالم تشل حركة التنمية في ١٨ دولة أفريقية من بينها ٢٣ مليون لغم في مصر منذ الحرب العالمية الثانية. فمن أين الأموال اللازمة لحل هاتين المشكلتين العويصتين كجزء من خطة التنمية الطموح؟

### الموت جوعا

٢٠ مليون إنسان أفريقي يواجهون الموت جوعا في عدد من الدول الأفريقية مع أن قمة قاعدة العالم لسنة ١٩٧٣ تعهدت بألا يبقى طفل جائع في أفريقيا خلال ١٠ سنوات. وقد لقي مليون أثيوبي حتفهم جوعا نتيجة الجفاف سنة ١٩٨٤ فضلا عن إصابة نصف مليون أفريقي سنويا بمرض النوم.

### حالة الاتصالات

عدد خطوط التليفون في جميع دول أفريقيا جنوب الصحراء أقل منه في جزيرة منهاتن في نيويورك وحدها! وهذا يبين الحاجة الماسة إلى التنمية ومستلزماتها، فما بالك بأجهزة الكومبيوتر وغيرها. ويتزامن هذا مع تفشي الفساد والسرقة وسوء الإدارة وفقدان الثقة مما يجعل أي جهود تبذل تذهب هباء.

### الثقة المفقودة

انعدام الثقة بين الحكام واختلاف المصالح والتوجهات وغياب الديمقراطية وتغير الأمزجة الشخصية وكثرة حدوث الانقلابات العسكرية (أكثر من ١٠٠ انقلاب منذ عام ١٩٦٠) كلها عوامل تنخر في هيكل الاتحاد الجديد. ويكفي مثالا أن الاعتراف بالصحراء الغربية وضمها إلى منظمة الوحدة الأفريقية أدى إلى انسحاب المغرب منذ عام ١٩٨٢.

بعد استعراض كل هذه التحديات يبقى التساؤل مطروحا، هل يمكن لهذا المولود الجديد أن ينمو نموا طبيعيا وسط بيئة كهذه؟ وهل أفريقيا بحاجة إلى هيكل جديد يسمى بالاتحاد الأفريقي أم هي بحاجة قبل هذا إلى حد أدنى من اتحاد إيرادات لتحقيق بعضا من طموحاتها الكبيرة؟.

## المبحث الثاني: قضايا الاتحاد الأفريقي ومشاكله

## أولاً. قضايا الاتحاد الأفريقي

### ١. الارتقاء في حقوق الإنسان وحمايتها، في ظل الاتحاد الأفريقي

إن التكامل: الاقتصادي والسياسي، لمجمل القارةِ الأفريقية، يَجِبُ أَنْ يُرافقَه التصدي لانتهاكات حقوقِ الإنسان المستمرة فيها؛ إضَافة إلى حَلّ نزاعاتها المُسَلَّحة المزمنة، وإطفاء حروبها الأهليَة. ويستهدف الاتحاد الأفريقي السعي الجاد، والدؤوب، من أجْل تعزيز فرص السلام والأمن، وخلق البيئةِ المواتية لاحترام حقوقِ إنسان، وحكم القانون، في جميع أرجاء القَارة. ويمكن أن يتأتى ذلك بإدراج حقوقِ الإنسان في خطة أعمال التنظيم الإقليميِ للحكومات الأفريقيةِ؛ وهو الأمر الذي يُمَكِّن الاتحاد من التأثير، إيجاباً، في أوضَاع حقوقِ الإنسان؛ وهو ما يجب أن يضطلع به، ليثبت أنه بديل من منظمة الوحدة الأفريقيةِ، وليس بديلاً من اسمها فقط. كما أن الزعماء الأفريقيين، عليهم أن يَتحمّلوا مسؤوليةَ التَرويج والاحترامُ للحقوق الإنسانية، المكفولة في المواثيق والعهود الدولية، لجميع شعوب القارة.

### ٢. الرؤية الأفريقية لإصلاح الأمم المتحدة (مجلس الأمن)

اعترض وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط، على تقرير، تضمن أن آلية المتابعة الأفريقية، أوصت بالتخلي عن اقتراحات لإصلاح الأمم المتحدة؛ بدعوى إظهار المرونة، والتحلي بالواقعية. وفي قِمة سرت الأخيرة، تمسك الأفارقة بمقترحاتهم لإصلاح المنظمة الدولية، من خلال زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن، ليصبح عددهم ٢٦ عضواً؛ مع ستة مقاعد جديدة دائمة، تتمتع بحق النقض (الفيتو)، بينها مقعدان لأفريقيا.

### ٣. دور الاتحاد الأفريقي في إخماد الحروب والصراعات الأفريقية

خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، بمدينة مابوتو، عاصمة موزامبيق، من ١٠ إلى ١٢ يوليه ٢٠٠٣، بدا القادة الأفارقة وهم أكثر تصميماً على التصدي للجماعات المتمردة، والحكومات المارقة، التي تتورط في صراعات قاسية، تعرقل التنمية في القارة الأفريقية. وطغى على المؤتمر الشعور بعدم السماح لهؤلاء بتدمير اتفاقيات وقف إطلاق النار، وغيرها من الاتفاقيات، المتعلقة بتهدئة الأوضاع، والتخفيف من حدة الحروب والصراعات، والتي لا يسفر عنها سوى المزيد من الاستنزاف والتدمير للموارد، والتعطيل لعمليات التنمية، والترسيخ للعداوات والكراهية.

ينبغي لمؤتمر القِمة مناقشة إحدى عشرة حرباً أهلية، كتلك التي في ليبيريان وجمهورية الكونغو الديموقراطية، والسودان، وساحل العاج. ولم يكن إطفاء تلك الصراعات والحروب يتأتى إلا بصعوبة بالغة؛ ولكنها سرعان ما تلتهب، لتبدأ من جديد المجازر وسفك الدماء، كما في ليبيريا، حيث انتهكت الحكومة، والقوات المتمردة، اتفاقيات وقف إطلاق النار؛ ليُقتل في العاصمة، منروفيا، خلال أسبوعَين فقط، أكثر من ٤٠٠ شخص، ويُشَرَّد أكثر من ٢٥٠ ألفاً آخرين.

إن هناك تفاؤلاً حذراً بالسيطرة على المشاكل الأفريقية، ولاسيما تلك التي تواجه مبادرات حفظ السلام الأفريقية، والمتمثلة في الحاجة إلى مصادر: تمويلية ولوجستية (تموينية)، من أجْل

الجنود. فالجهودن مثلاً، المبذولة لإقرار السلام وحفظه، في بوروندي، بين الحكومة والجماعات المتمردة، كانت محدودة، وواهية؛ إذ إن إثيوبيا وموزامبيق، اللتَين أسهمتا بقوات، لوضع اتفاق وقف إطلاق النار موضع التنفيذ الفعلي، بالقوة ـ لم تكونا قادرتَين على حفظ السلام في دولة، خربتها الحرب. والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، اللتان كان من المفترض أن تقدّما مساعدة على حفظ السلام الأفريقي، في رواندا، فإنهما لم تقدما الدعم اللازم، والنتيجة أن قوة عسكرية صغيرة من الجنوب الأفريقي قوامها ٩٠٨ جنود فقط، نُشِرت في بوروندي، في الوقت الذي تعاظم فيها الصراع، وبخاصة بعد اغتيال جنود من التوتسي في أكتوبر ١٩٩٣، ميلكار ندادياMelchior Ndadaye، أول رئيس للدولة، من الهوتو. كما قتل أكثر من ٢٥٠ ألف شخص، في بوروندي، وفقاً لتقديرات هيئة المعونة العاملة في أفريقيا الوسطى. وكان التوتسي يسيطرون على الجيش. وهم يمثلون ١٥% من سكان بوروندي، البالغ عددهم سبعة ملايين نسمة.

وتولت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، وبتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية، مهمة حفظ السلام في ليبيريا. وخططت لإرسال قوة عسكرية إليها، قوامها ألف جندي. وأعلنت حاجتها إلى دعم: مالي ولوجستي (تمويني)، من القوى العظمى. ورأت أنه من الضروري توفير ١٠٤ ملايين دولار أمريكي لقوات غرب أفريقيا؛ لإقرار السلام في ذلك البلد، طيلة ستة أشهر. وطالبت الجماعة واشنطن بإرسال ١٥٠٠ جندي؛ فبادرت هذه إلى إرسال وفد، يضم ٣٢ عضواً أمريكياً، إلى منروفيا؛ للوقوف على المتطلبات الأمنية، والاحتياجات الإنسانية، لنحو ثلاثة ملايين ونصف المليون من السكان. إلا أن المشرعين الأمريكيين، أوضحوا أن هناك قلقاً حول الالتزام إرسال قوات أمريكية إلى ليبيريا، يثير القلق، وخاصة بعد تزايد القتلى في صفوف القوات الأمريكية في العراق. زِدْ على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية مُثْقَلَة بالتزاماتها، المتمثلة في انتشار نحو ١٥٠ ألفاً من جنودها في العراق، وفي كوسوفو نحو ٢٥ ألفاً، وفي أفغانستان نحو ٨ آلاف.

لقد كان مقترحاً تكوين قوة نشيطة، قوامها ٥ آلاف جندي، من أجْل عملية حفظ السلام في ليبيريا. وهو ما حمل نيجيريا على التبرم بنفقات انتشار قواتها في ذلك البلد؛ إذ إنها كانت قد أنفقت أكثر من ٣٥٠ مليون دولار أمريكي في عمليات حفظ السلام فيه وفي سيراليون. أمّا مفوض الاتحاد الأوروبي للتنمية، بول نيلسون، الذي حضر القِمة في مابوتو، فأعلن أن الاتحاد الأوروبي سيدعم مبادرات حفظ السلام الأفريقية. ولكن، ما يبدو واضحاً، أن مبلغ ٢٥٠ مليون يورو (نحو ٤٢٠ مليون دولار أمريكي) كانت مخصصة لهذا الغرض، استنفقتها التسوية السياسية للأزمة بين أوروبا وأفريقيا، في شأن زيمبابوي، إذ رفض الاتحاد الأوروبي محاورة أيّ ممثل لحكومة البلد المذكور؛ لأنها بلغت السلطة بالإكراه، في الانتخابات العامة؛ مناقضاً بذلك الاتحاد الأفريقي، الذي رأى أن عملية الانتخاب تلك، كانت شرعية. وعلى الرغم من المفاوضات الكثيفة بين المنظمتَين، فإن الأزمة ظلت مُدْرَجَة في خطط قِمة الاتحاد الأفريقي؛ في الوقت الذي استمرت فيه مطالبات الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، بانتخابات جديدة في زيمبابوي. لقد كان رأي الاتحاد الأفريقي، أن الأوضاع في ذلك البلد هي شأن داخلي، وإن كانت تحوز اهتمام القِمة.

زِدْ على المشاكل الآنفة، أن الدول الأفريقية تباطأت في التصديق على بروتوكول مجلس الأمن والسلم الأفريقي، التابع للاتحاد الأفريقي، والذي يرتجى أن يطوِّر قدرة الاتحاد على التزام عمليات حفظ السلام في القارة الأفريقية. فالبروتوكول يقضي تكوين قوة عسكرية احتياطية أفريقية، قادرة على تحمّل مهامها في المراقبة، ومنع الصراعات الأفريقية. ولم تصدِّق على البروتوكول، في قِمة مابوتو، بموزامبيق، في يوليه ٢٠٠٣، سوى ١٤ دولة فقط؛ ما حال

دون نفاذه، الذي يشترط تصديق الأغلبية المطلقة، أيْ ٢٧ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد، البالغ عددها ٥٣ دولة. ولا يُعْزَى بطء التصديق على البروتوكول إلى الانتقادات أو الاعتراضات عليه؛ وإنما إلى تخوُّف الدول من أن التصديق عليه، قد يؤثر في سيادتها وقوانينها الوطنية.

## *ثانياً. مشاكل الاتحاد الأفريقي*

بعد خمسة أعوام على دخول الاتحاد الأفريقي حيز التنفيذ الفعلي، وحلوله محل منظمة الوحدة الأفريقية (سابقاً)، ينبغي له الاضطلاع بمهام صعبة، وأعمال جوهرية، تدحض الادعاء بأنه "متجر للكلام" (Talk Shop)، أو منتجع لوزراء عاشقين للسفر والترحال. ولن يتأتى له ذلك إلا بإحداث عملية تغيير وتطوير جذرية للسلوكيات والممارسات، التي تخدم قضايا التعاون والتضامن، وتحقق أهداف دوله الأعضاء ومصالحها.

إن تحديد المشاكل، التي تواجه الاتحاد الأفريقي، وتنعكس تأثيراتها عليه، هو الخطوة الأولى نحو إصلاحه وتغييره وتطويره. ومن ثَم، فإن الاهتمام غالباً ما يتركز في قضايا القارة، كالوضع بدارفور، الذي أَوْلاه الرئيس النيجيري اهتمامه، في قِمة يناير ٢٠٠٦، إذ أشار إلى أن الوضع الإنساني في الإقليم، ما زال يبعث على القلق، على الرغم من جهود بعثة الاتحاد الأفريقي. وطالب أطرافَ الأزمة بالتوصل إلى اتفاق، في أبوجا، حيث تدور مفاوضات السلام، برعاية أفريقية. أمّا الرئيس السوداني، فوعد بحل أزمة الإقليم، في أقرب الآجال. وأشاد بالجهود: الأفريقية والدولية، في إحلال السلام في أنحاء السودان.

وأثيرت في القِمة نفسها، والتي تغيب عنها ١٤ رئيس دولة، بينهم الرئيسان: المصري والجزائري، عودة الاضطرابات والأزمة بين تشاد والسودان. واختص رئيس مفوضية الاتحاد بحديثه "الوضع في ساحل العاج، الذي بات مثيراً للقلق، بعد موجة التفاؤل، التي أثارها تعيين رئيس للوزراء، يحظى بالإجماع، وهو تشارلز كونان باني". ودعا أوباسانجو إلى اتخاذ "الإجراءات الملائمة لمنع أعمال، من شأنها زعزعة الاستقرار" بين السودان وتشاد، اللذَين يتبادلان الاتهامات بمبادرة كلّ منهما إلى اعتداءات على الدولة الأخرى.

وتعين على القادة الأفارقة كذلك، أن يتخذوا قراراً، في شأن مصير الرئيس التشادي السابق، حسين حبري، المقيم بالمنفى، في السنغال، والذي تطالب بلجيكا بتسلُّمه؛ لمحاكمته في قضايا، تتعلق بانتهاكات "مُخْطِرَة" لحقوق الإنسان. كما بحثوا حقوق الإنسان بالقارة، في ضوء تقرير للجنة حقوق الإنسان في الاتحاد، إذ أشار وزير خارجية جيبوتي، محمد علي يوسف، إلى أن كثيراً من الجدل، قد أثير بين العديد من الدول، التي خرقت حقوق الإنسان؛ ما جعله يرتد إلى اللجنة، بسبب اتهامات بأن من وجهت إليهم التهم، ليست لديهم فرصة الدفاع عن أنفسهم.

تواجه الاتحاد الأفريقي، وتؤثر في مدى فاعليته مشاكل شتى، يمكن حصرها فيما يلي:

### ١. تنوَّع الصراعات الأفريقية وتعدُّدها

تموج القارة الأفريقية بصراعات مسلحة، لا تزال تحصد ـ وفقاً للأمين العام للأمم المتحدة ـ أعدادا خيالية من الأفارقة، رجالاً ونساء وأطفالاً، وتعوق تنمية القارة برمّتها. بيد أن تباشير السلام، وبشائر التقدم، بدأت تلوح في بعض البلدان، بما فيها بوروندي، وساحل العاج،

والسودان؛ وستطاول الصومال. كما تحققت إنجازات مهمة في عملية السلام، في جمهورية الكونغو الديموقراطية؛ وإن كان هناك الكثير مما ينبغي عمله. وهذه أمثلة مشجعة على إدارة الصراعات وحلها. وكانت فيها القيادة الأفريقية العامل الحاسم. غير أن القارة لا تزال تُفْجَع في ليبيريا، ومنطقتَي إيتوري وكيفوس المحاصرتَين، في جمهورية الكونغو الديموقراطية، حيث ارتكبت فظائع، أكدت أنه ليس لدى أفريقيا آليات لمنع نشوب الصراعات، أو فرض احترام مبادئ القانون الإنساني الدولي. نعم، يمكِن المؤسسات الدولية أن تعيّن المبعوثين، وتحث على المفاوضات، وتنفق بلايين الدولارات على بعثات حفظ السلام؛ ولكن، ليس لذلك أن يخمد الصراعات، ما لم تتوافر الإرادة والقدرة السياسية داخل أفريقيا.

لذلك، يجب على الاتحاد الأفريقي العمل على وضع استراتيجية متكاملة للتسويات السلمية. وينبغي لقادة أفريقيا، أن يقنعوا شبابها بأهمية الحفاظ على أرواح إخوانهم الأفارقة وسلامتهم. ولا بدّ من اليقين، أنه لا بديل من السلام. وهناك من الأفارقة مَن آمنوا بذلك، وبخاصة قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومية للتنمية؛ بيد أن السلام الدائم أمر يتجاوز حالة اللاحرب.

## ٢. تعثُّر التحول الديموقراطي

لن يكتب للسلام أن يدوم، ما لم يصحبه التحول الديموقراطي، والحكم الرشيد؛ فالبلدان الديموقراطية، لا تعلن –عادة-الحرب بعضها على البعض. وكلّما ازداد عددها، ازدادت فرص تحقيق السلام الدائم. وتعني الديموقراطية فيما تعني تناوب الحكم. وما فتئت تتأكد، من وقت إلى آخر، وفي كلّ أنحاء العالم، جدوى التغيير السلمي في الحكم؛ فالديموقراطية نضال متواصل، ولكنه نضال بالوسائل السلمية.

كثير من البلدان الأفريقية، تمهد للأخذ بالديموقراطية، المتعددة الأحزاب؛ بل إنها قد أخذت بها. ولا تقتصر الديموقراطية على تنظيم الانتخابات فقط، وإنما تتجاوزه إلى احترام الجميع لسيادة القانون، بمن فيهم الحكومة والحزب الحاكم. وهي تقتضي مؤسسات قابلة للاستمرار، من أجْل تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان الخاصة بالشعوب الأفريقية كلّها، بما فيها الأقليات. كما أنها تحتاج إلى اهتمام دائم، وفعال، يختصها به مجتمع مدني، يتّسم بالحيوية واليقظة. ويجب أن تساير الديموقراطية كلّ عمل، يستهدف القضاء على الفقر، ويحقق التنمية؛ وما يعني الاستثمار، بكثافة، في التعليم وإنصاف المرأة، اللذَين يشكلان أكثر استراتيجيات التنمية فاعلية.

## ٣. الهيكل المؤسسي للاتحاد الأفريقي

هيكل الاتحاد الأفريقي هو إحدى مشاكله، إذ استلهم مؤسسوه هيكل الاتحاد الأوروبي؛ وشتان ما بين الاتحادَين! فأوروبا خطت خطوات طويلة، قبْل أن تحقق وحدتها؛ إضافة إلى الاقتصاديات المزدهرة لدولها. والاقتصاديات القوية لبعض البلدان الأكثر تطوراً، مثل: ألمانيا وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا، ساعدتها على تفعيل الاقتصاديات للبلدان الأقل تطوراً. وذلك ما تفتقر إليه أفريقيا؛ فمعظم بلدانها، لا يمكنها الاضطلاع بهذه المهمة.

ويسعى الهيكل المؤسسي للاتحاد الأفريقي إلى إنشاء المصرف المركزي الأفريقي، وبنك الاستثمار الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي. فهل يمكِن الدول الأفريقية المدينة، والركيكة الاقتصادات، أن تنشئ هذه المؤسسات المالية!

كما يعاني الاتحاد الأفريقي عجز دوله عن دفع حصصها المالية في ميزانيته. فدوله الثلاث والخمسون، لم يَفِ منها بحصة العضوية سوى ١٦ دولة. وناهزت المتأخرات ٤٢ مليون دولار أمريكي.

وإذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية، قد عانت مشكلة التمويل، على قِلة مؤسساتها، فماذا يفعل الاتحاد الأفريقي، الذي زاد من عدد مؤسساته! وهل يمكِنه أداء مهمته بكفاءة، في ظل عجز الكثير من دوله عن دفع حصص العضوية!

### ٤. تواضع الجهود في مجال تنشيط وتحسين الشروط والعلاقات التجارية

ما برحت أفريقيا محتاجة إلى بناء اقتصاديات قادرة على المنافسة؛ وتعزيز التبادل التجاري، داخل أقاليمها، للتغلب على العراقيل، التي يشكلها حجم الأسواق؛ وزيادة قدرتها على المشاركة في المفاوضات التجارية العالمية.

### ٥. إحباط التحول الزراعي

لا بدّ من تحقيق تحول زراعي، من أجْل الخروج من نمط الأزمات الغذائية المتكررة. والمجاعة في إثيوبيا وإريتريا، آذنت بحاجة أفريقيا الملحّة إلى تطوير قدرتها على تغذية نفسها، وتحقيق ثورة خضراء، تستدعي نهجاً جوهرياً، على جبهات متعددة، وبالاعتماد على التكنولوجيات: الجديدة والراهنة؛ إضافة إلى الاعتماد على إدارة الأراضي والمياه إدارة واعية.

### ٦. تحدي الأمراض: الصحية والاجتماعية

ما زالت القارة الأفريقية عرضة للعديد من الأمراض الصحية، كالإيدز، والملاريا، ومرض النوم، والسل الرئوي، وإدمان المخدرات؛ فضلاً عن الأمراض الاجتماعية، كالفقر، والبطالة، والجوع. وفي هذا الصدد، أشار الرئيس الموزامبيقي، شيسانو، قبْل القِمة وأثناءها، بمابوتو، عام ٢٠٠٣، إلى أنه "سيتعين علينا نحن –القادة-أن نبذل قدراً أكبر من المجهودات، لمكافحة الإيدز ودحره. إذ يتعين علينا أن نبدي قدراً كبيراً من الالتزام، ونضطلع بأعمال كبيرة، لمواجهة وباء، في إمكانه أن يفتك بشعوبنا، ويؤخرنا، سنوات عديدة، عن تحقيق التنمية". إن أشد الأخطار، التي تواجه أفريقيا، حالياً، هو استشراء فيروس نقص المناعة البشرية، الإيدز، ولاسيما أنه يتفشى أوساط المرأة، عماد الأسرة الأفريقية، وعائلة القارة الأفريقية وحبل نجاتها.

ولذلك، تُعَدّ مكافحة الإيدز أمراً حيوياً. ولن يؤمل أيّ تقدّم في تحقيق الأهداف الإنمائية، للألفية الجديدة، ما لم تتأتّ السيطرة على ذلك الفيروس. ولا يمكن كبْحه إلا باستجابة كلّ قطاعات المجتمع استجابة منسقة، الحكومات، المدارس، الشارع، أماكن العبادة، الأُسر، وفي أوساط ضحاياه أنفسهم. كما انه يقتضي تسليط الأضواء عليه، لِتَجَنُّبه؛ فضلاً عن الإعلان به، للتصدي له.

### ٧. التواني الدولي في دعم جهود التنمية الاقتصادية الأفريقية

تمثل هذه العقبة واحدة من أبرز ما يواجه الاتحاد الأفريقي؛ إذ إن الدعم الخارجي، بمعناه الشامل، وليس الذي يتوقف عند تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة أو الذي يقتصر على الاعتمادات فقط، التي يبادر كثير من النخب الحاكمة إلى الاستئثار والتلاعب بها ـ هو ما أعوز أفريقيا دوماً، بل هو الذي أدى إلى ذلك التراجع المطرد. ولعل ما يتعين على القادة الأفارقة فعله، لاستكمال اتحادهم ومدّه بأسباب الفاعلية والجدوى، أن يسعوا من أجْل إنشاء صندوق عالمي لتنمية أفريقيا، يكون محدد الأهداف والصلاحيات والموازنات والآليات، ويتسم بقدر كبير من الشفافية. وليس هناك ما يمنع تأسيسه في إطار ما يعرف بالمشاركة الجديدة من أجْل تنمية أفريقيا؛ ويُكفل لجميع الأطراف المنتسبين إليه قدر من المصالح المتبادلة. ولعل ما تزخر به القارة الأفريقية من موارد، هو خير مشجع لتلك الأطراف جميعها.

يعتزم الاتحاد الأفريقي إنشاء مؤسسات مالية ونقدية، كالمصرف المركزي الأفريقي؛ ولكنه لم يوضح ماذا سيستودعه، قبْل أن تتخلص أفريقيا من ديونها، التي تفوق ٣٤٠ مليار دولار. فهل القارة السمراء قادرة على إنشاء تلك المؤسسات؟ وهل هي قادرة على الاستفادة الحقيقية منها، وتوظيفها التوظيف الملائم، فتكون مؤسسات ناشطة وفعالة؟ أم أن الأمر، لا يعدو وضع تصورات، والركض وراء تطلعات، لا علاقة لها بالواقع الحي والملموس.

كذلك هو شأن أجهزة الاتحاد الرئيسية، كبرلمان عموم أفريقيا، ومجلس الأمن والسلم الأفريقي، ومحكمة العدل الأفريقية، ولجنة المندوبين الدائمين (السفراء)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فمن أين ستأتي الموارد، اللازمة للإنفاق على كلّ تلك الأجهزة؟ وإذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية السابقة، بمؤسساتها المحدودة، والمعدودة، قد ناءت بالمشكلة التمويلية؛ وإذا عجز كثير من دول الاتحاد الأفريقي عن دفع حصصها في ميزانيته؛ فأيّ مصير، ستنتهي إليه الأجهزة المُزْمَع تأسيسها تحت مظلة ذلك الاتحاد!

### ٨. استشراء الفساد في أفريقيا

يجشم الفساد القارة الأفريقية ١٥٠ مليار دولار، كلّ عام. إنه منتشر في كلّ مكان، وفي ثنايا الحياة الأفريقية؛ يعطل الاستثمارات، ويعرقل التنمية. ومعظم الخسائر، تنزل بالفقراء، ولا سيما في أشد الدول الأفريقية فقراً. واقترح الاتحاد الأفريقي جملة من الحلول للمشكلة، من بينها أن يصرح المسؤولون عن ممتلكاتهم، قبْل أن يتسلموا مناصبهم. وأن تتمتع السلطات بالقدرة القانونية على الكشف عن الحسابات المصرفية للمسؤولين وتصادر ممتلكات من يثبت تورطهم في الفساد. ويعكس ذلك الوعي المتزايد، في القارة الأفريقية، بالأضرار الناجمة عن الفساد؛ ومحاولة القادة الأفارقة وضع قوانين، تتسم بالشفافية والمسؤولية، من أجْل جذب استثمارات أجنبية إلى بلادهم.

## الفصل الثالث: التحديات التي تواجه مصر بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي

أكدت "الخارجية"، أن الرئاسة المصرية للاتحاد الإفريقي، التي تسلمها الرئيس عبد الفتاح السيسي، في ١٠ نوفمبر الجاري، تعتزم التركيز على عدد من الأولويات الرئيسية التي تنطلق

من أجندة عمل الاتحاد الإفريقي وأولويات العمل المتفق عليها بالفعل في إطار الاتحاد، ومن أهمها أجندة ٢٠٦٣.

وأكدت مصر، في هذا الإطار، استعدادها لتسخير كل إمكاناتها وخبراتها لدفع عجلة العمل الإفريقي المشترك لآفاق أرحب، في ضوء حرصها على تحقيق مردود ملموس من واقع الاحتياجات الفعلية للدول والشعوب الإفريقية.

ووضعت مصر حزمة من الأولويات في العديد من المجالات، من بينها "السلم والأمن"، إذ ستعمل على تعزيز الأليات الإفريقية لإعادة الإعمار والتنمية لمرحلة ما بعد النزاعات، وتأسيس وإطلاق مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية، ما بعد النزاعات في مصر عام ٢٠١٩، ودعم جهود الاتحاد الإفريقي في استكمال منظومة السلم والأمن وإصلاح مجلس السلم والأمن الإفريقي، وتعزيز التعاون القاري لدحر الإرهاب وتجفيف منابع التطرف الفكري.

كما ستعمل مصر، خلال رئاستها للاتحاد، على دفع الجهود المبذولة لمنع النزاعات والوقاية منها والوساطة في النزاعات، بالإضافة إلى إطلاق منتدى رفيع المستوى "منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة".

وأكدت "الخارجية"، أن أولويات الرئاسة المصرية للاتحاد الإفريقي ستركز كذلك على محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال السعي لتوفير فرص العمل الكريم، وتعظيم العائد من الشباب الإفريقي، وتطوير منظومة التصنيع الإفريقية، وسلاسل القيمة المضافة الإقليمية، وتطوير المنظومة الزراعية الإفريقية والتوسع في مشروعات الثروة السمكية، بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي.

وأوضحت أن أولويات الرئاسة المصرية للاتحاد الإفريقي، تتضمن كذلك التكامل الاقتصادي والاندماج الإقليمي، إذ ستركز مصر على الإسراع بدخول اتفاقية التجارة الحرة القارية حيز النفاذ، خلال فترة الرئاسة المصرية للاتحاد، وكذلك العمل على دعم تنفيذ مشروعات البنية التحتية في إفريقيا للمساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي والاندماج الإقليمي وتعزيز التجارة البينية.

في الوقت نفسه ستضع الرئاسة المصرية في صدارة أولوياتها تعزيز التعاون بين الاتحاد الإفريقي وشركاء التنمية والسلام الدوليين والإقليميين والمحليين.

وأشارت وزارة الخارجية إلى أن الرئاسة المصرية للاتحاد الإفريقي تضع كذلك ضمن أولوياتها مواصلة عملية الإصلاح المؤسسي والمالي للاتحاد وتعزيز قدرات التجمعات الاقتصادية الإقليمية، باعتبارها اللبنات الأساسية للجماعة الاقتصادية الإفريقية، بالإضافة إلى تطوير نظام متكامل لتقييم الأداء والمحاسبة وتعزيز الشفافية.

وأوضحت أن مصر ستعمل كذلك خلال رئاستها على مد جسور التواصل الثقافي والحضاري من خلال دعم الفعاليات الثقافية والتوسع فيها، والتبادل الثقافي وتطوير منظومة الرياضة الإفريقية.

## المبحث الأول: توجهات مصر نحو الإصلاح والتطوير "رؤية شاملة"

وأكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أهمية ترسيخ مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية فهو السبيل الوحيد للتعامل مع التحديات المشتركة التي تواجهنا، فأفريقيا أكثر قدرة على فهم تعقيدات مشاكلها وخصوصية أوضاعها ومن ثم أقدر على إيجاد حلول ومعالجات جادة وواقعية تحقق مصالح شعوبها وتصونها من التدخل الخارجي والسقوط في براثن الأنماط المبتكرة والمعاصرة من استغلال تلك الأنماط التي تلائم واقعها"[٢٠].

وأضاف أنه "على الرغم من جهودنا الحثيثة للسيطرة على النزاعات بالقارة ومحاصرتها وخطتنا الطموحة لإسكات البنادق في جميع أرجاء القارة بحلول عام ٢٠٢٠ فلا يخفى عليكم أن الطريق أمامنا لا يزال طويلًا لإنهاء الاقتتال في أفريقيا وعلينا أن نستمر في السعي سويًا لطي تلك الصفحة الأليمة من تاريخ النزاعات في أفريقيا والتي نالت من آمال التنمية بالقارة".

وتابع الرئيس: "كما يتعين علينا أن نؤمن بضرورة تحصين درع التنمية لمعالجة جذور الأزمات ومن هنا أدعوكم أشقائي قادة أفريقيا للعمل معًا على إعادة إحياء وتفعيل سياسة قارتنا الإطارية لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات لوضع خطط عمل تنفيذية تحصن الدول الخارجة من النزاعات ضد أخطار الانتكاس وتساعد على بناء قدرات مؤسسات الدولة لتضطلع بمهامها في حماية أوطانها وتسهم في التئام جروح مجتمعاتنا".

وأضاف الرئيس السيسي: "ونتطلع لإطلاق أنشطة مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات والذي تستضيفه القاهرة في أقرب وقت ممكن ليكون بمثابة منصة تنسيق جامعة وعقل مفكر يعكف على إعداد برامج مخصصة للدول الخارجة من النزاعات تراعي خصوصية الدولة وتحمي حقها في ملكية مسار إعادة الإعمار والتنمية ويستمر العمل على تطوير وتعزيز بنية السلم والأمن الأفريقية بشكل شامل ومستدام كهدف استراتيجي لقارتنا وستظل الوساطة والدبلوماسية الوقائية على قمة أولويات الاتحاد الأفريقي. كما سنعكف على تعزيز التنسيق والمواءمة بين آليات السلم والأمن القارية والإقليمية لتتكامل دون تقاطع بما يعزز الاستجابة المبكرة والفعالة لمختلف الأزمات".

وأوضح الرئيس السيسي: "أن الإرهاب سيظل سرطانًا خبيثًا يسعى للتغلغل في أجساد الأوطان الأفريقية ويهاجم مفاصل الدولة الوطنية ويختطف أحلام الشعوب وأبناءها، إن مكافحة الإرهاب بشكل شامل تتطلب منا تحديد داعميه ومموليه ومواجهتهم سويا في إطار جماعي وكاشف ومع إدراكنا لصعوبة تلك المعركة وتعقيدها تظل هي الطريق الأمثل لاجتثاث جذور الإرهاب والقضاء عليه، ولا يقلل ذلك من حتمية دحض سموم التطرف التي تفرز الإرهاب وضرورة تعزيز مؤسسات الدولة الوطنية الحامية والقوية".

وقال الرئيس السيسي، "إن جسر الهوة بين إرساء السلام والاستقرار وجني الشعوب لثمار التنمية يتصدر هموم محافل السلم والأمن الدولية ويشغل بال القيادات السياسية ويستثير ألمع العقول الدبلوماسية والأمنية والاستراتيجية، وفي هذا الإطار يسعدني الإعلان عن إطلاق النسخة الأولى من منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة خلال عام ٢٠١٩ ليكون منصة إقليمية وقارية يجتمع بها قادة السياسة والفكر وصناع السلام وشركاء التنمية في مدينة

[٢٠] وكالة أنباء الشرق الأوسط، من خطاب الرئيس عبد الفتاح السيسي في أديس أبابا

أسوان جوهرة النيل، لنبحث معا آفاق الربط بين السلام والتنمية بشكل مستدام بما يصنع فارقا ملموسًا في حياة الشعوب ويبث الأمل في نفوسهم".

وأضاف السيسي أن لمهاجرين والعائدين والنازحين نحو حلول دائمة للنزوح القسري في إفريقيا)، وهنا أود أن أؤكد أننا بصدد عرض لأمراض متعددة فانتشار النزاعات ووحشية الإرهاب وهمجية التطرف وتغير المناخ وقسوة الفقر وشح المياه وتفشي الجفاف كلها عوامل تتضافر وتتداخل لتدفع البشر إلى فراق ديارهم، لاسيما وأن آثار تلك الأزمات تنعكس على إفريقيا بالمقام الأول، حيث تصل أعداد اللاجئين إلى نحو ٨ ملايين لاجئ ٩٠% منهم لاجئين داخل القارة".

واستطرد: " كما تصل أعداد النازحين إلى حوالي ١٨ مليون نازح وهو ما يحثنا على تبني مقاربة تنموية تشمل مشروعات قارية وإقليمية ضخمة لتوفير أكبر قدر من فرص العمل لمواطني القارة واعتماد برامج إعادة إعمار مستنيرة، تعيد تأهيل المجتمعات وتهيئ الظروف للعودة إلى ديارهم فضلا عن إرساء خطة تطوير متوسطة الأمد تخلق مناطق اقتصادية متكاملة وجاذبة في أنحاء القارة لتوظيف الأيدي العاملة والعقول الإفريقية وإبقائها في أحضان قارتها الأم".

وتابع الرئيس السيسي قائلًا "كما ينبغي في السياق ذاته تكثيف تعاوننا العلمي للاستفادة من قدرات القارة الطبيعية في تنويع مصادر الطاقة من خلال دعم مشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة بما يسهم في تخفيف الآثار البيئية لظاهرة تغير المناخ التي نشهدها وتتأثر بها حياة شعوبنا".

وأضاف: " وإذ تلتزم إفريقيا بالعمل على حماية كوكبنا وفقا لاتفاق باريس للمناخ فإنها تدعو دول العالم المتقدم إلى الالتزام بتعهداتها لاسيما وان هذه الدول هي الأكثر تأثيرا على مناخ الأرض والأكثر استفادة من مواردها".

وقال الرئيس عبد الفتاح السيسي " استطاعت أفريقيا تحقيق العديد من المكاسب من خلال تبنيها مواقف مُشتركة وموحدة بالمناقشات والمفاوضات الدولية مُتعددة الأطراف، الأمر الذي يحثنا على ترسيخ التوافق الأفريقي للدفاع عن المصالح الأفريقية، خاصة فيما يتعلق بحق الدولة الأصيل في امتلاكها لبرامج التنمية، وحق أفريقيا التاريخي في تمثيل عادل بمجلس الأمن الدولي بما يعكس الموقف الأفريقي الموحد وفقاً لتوافق (يزولوني) وإعلان سرت".

وأضاف الرئيس "يوماً تلو الآخر تستعيد المرأة الأفريقية العظيمة دورها المحوري في المساهمة في قيادة قارتنا، وإليها أوجه تحية تقدير وإعزاز، لما تحملته وما زالت من التصدي لويلات الحروب بالصبر، والتغلب على ندرة الموارد بالجهد، إليكن سيدات أفريقيا أقول، إن أمامكن الأُفق مضيئاً إلى مُنتهاه، لا يوجد ما يمنعكن من تحقيق آمالكن وترسيخ قيادتكن، فقط عليكن مواصلة الجهد والعمل والتسلح بالعلم والإرادة، وعلينا نحن أن نفتح جميع الأبواب أمام تحقيق آمال وأحلام المرأة الأفريقية".

وأشار الرئيس إلى أن شباب أفريقيا، قلب القارة النابض وسواعدها الفتية أقول، إننا نبذل الجهود، ونُعد الخطط، آملين أن نترك لكم قارة أقوى مما ورثناها، وأن نفتح لكم أفاقاً أرحب مما وجدنا، وأن نخلق لكم أدواتاً تمكنكم من قيادة دفة أفريقيا الآمنة القوية، وكونوا على ثقة بأننا نؤمن دائماً بكم وبأحلامكم، ويبقى عليكم العمل الجاد، فقارتكم تحتاج سواعدكم وكفاحكم،

فازرعوا بأراضيكم أغصان غد مشرق قبل أن تندفعوا في مغامرات للهجرة أقرب للانتحار، وتريثوا قبل الانسياق وراء افتراءات تطرف تسقطكم في براثن الإرهاب.

وتابع "إلى شرُكاء إفريقيا بدول العالم أقول، أن الشراكة مع أفريقيا فُرصة حقيقية لتحقيق المصالح المشتركة، واستثمار رابح اقتصادياً وتنموياً، إن أفريقيا وهي تحرصُ على تعزيز تكاملها تبقى منفتحة على العالم، وسنسعى لتعميق التعاون مع شركاء القارة الحاليين لاعتماد خطط تنفيذية قابلة للتفعيل تعود على شعوب القارة بنتائج ملموسة، كما سنعكف على توسيع آفاق التعاون الأفريقي مع مُختلف الشركاء الدوليين مُستهدفين بناء القُدرات الأفريقية، ونقل المعرفة، وتحديث منظومة التصنيع القارية، وتطوير البنية الأساسية والتكنولوجية، وإرساء قواعد الاقتصاد الرقمي بأفريقيا".

وقال الرئيس "من هذا المنبر توجه أفريقيا الدعوة إلى مؤسسات القطاع الخاص العالمية والشركات الدولية مُتعددة الجنسيات للاستثمار في قارتنا، فأسواق أفريقيا مفتوحة والظروف الاستثمارية مُهيأة وأيادينا ممدودة للتعاون وأراضينا غنية بالفرص والثروات، ولدينا الثروة البشرية، وعزمنا على بناء مُستقبل قارتنا في شتى المجالات لا يلين".

وتابع الرئيس "أُطالب مؤسسات التمويل الدولية والقارية والإقليمية بأن تضطلع بدورها في تمويل التنمية بأفريقيا، وتوفير الضمانات المالية لبناء قُدرات القارة بما يُسهم في تعزيز التجارة وزيادة الاستثمار، وأذكرهم دوماً أن لكل قارة خصائصها، ولكل دولة خصوصيتها، وقد آن الأوان لكي تُفكر تلك المؤسسات بشكل مُختلف تجاه أفريقيا، وتقدم شروطاً ومعاييراً مرنة تسهم في تحقيق الدول الأفريقية لأحلامها باللحاق بركب التقدُم والتحديث والتنمية المُستدامة".

وقال الرئيس عبدالفتاح السيسي إن نجاحنا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتوقف إلى حد كبير على قدرتنا على مواجهة هذا التحدي يدا واحدة، وبالتالي علينا أن نعمل سويا على تذليل المعوقات التي تواجه تعميق العمل الأفريقي المشترك من خلال التركيز على ثلاثة محاور؛ أولها؛ تعزيز جهود تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا وأفضل سبيل لذلك هو تطوير البنية التحتية الأفريقية، من خلال تعظيم المشروعات العابرة للحدود، وتشجيع الاستثمارات في هذا المجال، لا سيما في إطار المشروعات المدرجة ضمن أولويات الاتحاد الأفريقي كمشروع ربط القاهرة بريا بكيب تاون، ومشروع الربط الكهربائي بين الشمال والجنوب، وربط البحر المتوسط ببحيرة فكتوريا".

وأضاف أن "ثاني هذه المحاور؛ هو دفع الاندماج القاري عبر تسريع وتيرة إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهو أحد أهم أولويات الاتحاد الإفريقي بما يساهم في تخفيض أسعار الكثير من السلع، ويزيد من تنافسية القارة الإفريقية على المستوى العالمي، وبالتالي تحتم علينا الظروف المحيطة تعزيز تعاوننا وتكثيف جهودنا للدفع بدخول الاتفاقية المنشئة للمنطقة إلى حيز النفاذ وتفعيلها في أقرب وقت ممكن، كما يتعين علينا العمل سوياً على استكمال المنظومة التجارية والاستثمارية والاقتصادية الإفريقية بما يُتيح لنا تحقيق نتائج واقعية تلمسها شعوبنا".

وأشار إلى أن "المحور الثالث والأخير يمثل تتويجا للمحورين السابقين، وهو السعي لتوفير المزيد من فرص العمل للشباب، الأمر الذي يتطلب بشكل رئيسي حشد الاستثمارات الوطنية والدولية وجذب رؤوس الأموال وتوطين التكنولوجيا".

وتابع "أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي ملوك ورؤساء الدول والحكومات الإفريقية، إن أنظار القارة تتطلع إلينا وتترقب قراراتنا وأعمالنا بكل اهتمام، وليس أمامنا بديل سوى قبول التحدي وإثبات أن أبناء هذه الأرض المناضلة قادرون على العطاء المستمر من أجل إيجاد عالم أفضل لشعوبنا الإفريقية، ومن ثم فإن العمل الإفريقي المشترك لم يعد اختياراً أمامنا وإنما أصبح أمراً حتمياً في ظل ظرف دولي مليء بالتحديات والصعوبات التي لن تستطيع الدول مواجهاتها فرادي".

وأردف "من هنا تبرز أهمية ترجمة أقوالنا وقراراتنا إلى خطوات عملية محددة، بحيث يتأكد للعالم الخارجي أننا نعني ما نقول، وأن التضامن الإفريقي كيان فاعل يستطيع أن يحرك المواقف ويفرض نفسه على الأحداث، وليس مجرد شعاراً نظرياً، لقد امتلك أسلافنا حكمة الوحدة، ومنهم نستمد الشجاعة، تلك الشجاعة التي قال عنها الزعيم الراحل نيلسون مانديلا، والذي سميت هذه القاعة تيمناً به، أنها ليست غياب الخوف، وإنما القدرة على التغلب عليه".

وتابع "من واجبنا أن نجدد العهد على أن نكمل تلك المسيرة بعزم لا يلين وإلهام لا ينضب في الاستناد طواعيةً وتحمساً على صخرة التضامن الإفريقي التي طالما عززت إيمانَ شعوب القارة بأن ترابطها هو السبيل الوحيد لصون حقوقها ومصالحها".

## المبحث الثاني: خاتمة

تمثل الرئاسة المصرية لإلحاد الأفريقي فرصة حقيقية لتدعيم المصالح المصرية على المستويين الإقليمي، والدولي، فمن ناحية، تعد هذه الرئاسة فرصة لتوضيح ما تمتلكه مصر من قدرات مختلفة ال تعلمها العديد من الدول الأفريقية على المصالح الحيوية المصرية وكذلك وبما ينعكس إيجابيا على المصالح الأفريقية؛ خاصة وأن دول القارة الأفريقية تعاين من نمو المنافسات الخارجية على أراضيها، والتي حمل مخاطر وتهديدات جوهرية في كثير من الأحيان للاستقرار والأمن في دول القارة.
ومن ناحية أخرى، يتوقع أن تنعكس الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة المصرية على تأكيد الهوية الأفريقية لمصر، وكذلك يسهم الانخراط المصري في القارة في دعم مكانة ومصالح مصر الدولية؛ خاصة مع حرص القوى والمنظمات الدولية على التواصل مع القوى الرئيسية يف القارة الأفريقية، ومن ثم سوف يكون لمصر دور كبري يف دعم المصالح الأفريقية الدولية، وبما ينعكس على دور مصر الدولي. ولذلك على الحكومة المصرية أن تقدم استراتيجية شاملة للتقارب مع الدول الأفريقية، على أن تتضمن هذه الاستراتيجية تقدير للاحتياجات، والطموحات الأفريقية، ويتضح في إطارها الإمكانيات، والقدرات المصرية الضارة مصالح القارة الأفريقية خلال عام ٢٠١٩، وكذلك تقديم بعض المبادرات لمواجهة التحديات التي تعاين منها القارة، والمنظمة القارية لتنفيذها خلال السنوات المقبلة[٢١].

[٢١] الملف المصري - العدد ٥٤ - فبراير ٢٠١٩